

وما جعلها على المصاحفة والاقتران وان اوجبه في القيام الزوق مقام مع
وتوجه مع كان كالمثل تاما مكنت زيد على وادرك الاخبار را قترا بها جازع
وذكر عدم التخصيص على المعينة فالنحو تنوعوا الموت الذي شجب الغنى
وكل مرة والموت بلشتيان وزم الكونيين والافضل ان يغزل رجل وصيغة
مستخف عن تقدير غير لان معناه مع صنعة والصنعة بالصاد المعية والمثاقفة الخفية
في السعة العتار التي هي الخجل والمتاع وقيل هذا كناية عن الصنعة وفي مثل
هذا التركيب قول مشهور وهو ان صنيعته لا يقع ان يعود الى كل والى رجل الا
فلا يصير المعنى كل رجل مع زمان واما الثاني فلا يصير المعنى وصنعة زمان
وهو لا يمكن ووقع بان كل رجل تاس على سائر الكثرة فكل ضمير تاس على
منها كناية عن كل رجل مع في المعنى ضميره ايضا في معنى الجمع ومقابلته الجمع بالجمع
تفصيلا قيام الاحاد بالاحاد فكما قيل زيد وصنعة مع زمان وضمير وصنعة مع زمان
وكيفما قولنا كسب الغنم وواهم ولبسوا ثيابهم الراجح ان يكون المستعمل
مرفعا وعاملا في ام مفسر كسر الهمزة بالفتحة متعلقت بضمير في ذوال
بعت لغيره لا يصح كونها في الحال خبر عن المبتدأ المذكور نحو ضرب زيد قايما
ضرب مبتدأ وهو مصدر مضاف الى فاعله زيدا معقول لا وقايما حال من
ضرب يضرع زيد وهذه الحال لا يقع جعلها خبرا عن ضرب لان الخبر وصف
في المعنى والضمير لا يوصف بالقيام فلا يقال ضرب قائم واما مصدر موصولا
لخون ضربت او ان تقرب زيدا قائما على راي بعض الكوفيين او مضافا الى
المصدر المذكور نحو كثر شرب السويق فاكثر ام بتفضيل مبتدأ مضاف الى
مصدر عام في ام مفسر لعدم ذي حال لا يصح كونها خبرا عنه او الى المصدر
بالمصدر المذكور نحو اخطب ما يكون الامير قائما فاخطب ام بتفضيل مبتدأ مضاف
الى الموصول بالمصدر وهو المفعول اي اخطب كمال الامير قائما وخبره ذلك كله
في المثال السابقة معتدرا بالان اذا اريد الماصي واذا كان ان اريدا المستعمل

عند

عند سبعه ومهروا البصر بين يكون الخبر ظرف زمان متعلقا بخبره وانما
اذا كان واذا كان في اصل خبره واذا اذ طرف الخبر مضاف الى كان الثامنة وثالثا
مستتر بها لا يدعى معقول المصدر وقايما ومثلهما حالان من الخبر المستتر في
كان واما جعل ناقصة والمصنف خبره الوهم من احد الجرام تشكبه فانهم لا
يتولون ظرفي زيدا القايما والثاني وتنع الجملة الاسمية معروضة بالخبر والمصدر
ان سنا يكون العبد من ربه وهو ساجد تا العلامة بدر الدين ابن محمد بن مالك
رحم الله تعالى ومقدر معتدرا مضاف الى صاحب الحال عند الاحتشاش واختار
ابن مالك في التسم جملته الخبر مع صحة المعنى مقدر الخبر في ظرفي زيدا قايما
وفي الاكثر شرب السويق متلذذا مشرب متلذذا ورفي اخطب ملكون الاربعة قايما
كونه قايما بالمصدر الثاني هو الخبر وفاعله محذوف والها المضاف اليها معقول
له وهي صاحب الحال وهذا وان كان اقل حذف من الاول غير مرفعي عند المصنف
ومهورا البصر بين كما فيه من حذف المصدر وابقا معوله وهو لا يجوز تقديرهم وان
تقدير الظرف بناسب الحال فالر من عصفور واما مع الحال ان تدل الخبر
لانها مبتدأ الظرف في المعنى الا يرى ان لا من بين ظرفي زيدا قايما وضمير
زيد وقت قايما فكل منهما على معنى في والظرف يبد مصدر الخبر فكذلك الحال التي
وقيل الخبر نفس الحال كما قيل به في الظرف وقيل اعتبرت ضمير كاعني مرفوع
الوصف عن الخبر والمصنف ان الخبر محذوف وجوز باله الحال مرة كانه عليه
بن مالك ويقتل وقيل حال لا يكون خبرا عن الذي ضميره تداهم اذا عزز
الموضوع بقوله عاملا في ام مفسر لغيره في حال من ان يكون المصدر عاملا
في صاحب الحال بقدره فان الحال لا تدل مصدر الخبر نحو ظرفي زيدا قايما
فان قايما حال من مشربيد والعامل فيها هو العامل في زيد وهو ظرفي في قوله
عن الخبر لانها من صلة المصدر وتعمل قوله عاملا في ام مفسر كونه المفسر بقوله
كما قيل وكونه فاعلا في المعنى نحو قايما زيد صاحبها قال المراد في مرفوع التسم